

دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)

A descriptive and analytical study of Transparency International indicators (with reference to the case of Algeria)

د. مداحي عثمان

جامعة لوئيسي علي، البلدية، الجزائر

atmmmedda@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/07/07

تاريخ الاستلام: 2019/01/04

الملخص: تتناول هذه الدراسة مؤشرات منظمة الشفافية الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد و إرساء نظام يتميز بالشفافية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر و موقعها في ترتيب الدول بتطبيق مؤشر مدركات الفساد، و قد تم إتباع المنهج الوصفي في التعريف بالمنظمة و مؤشراتهما، و المنهج التحليلي في دراسة حالة الجزائر، و قد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن مكافحة الفساد في الجزائر لا يزال بعيدا عن تحقيق أهدافه، حيث تقع الجزائر ضمن المنطقة الحمراء وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية.

الكلمات المفتاحية: منظمة الشفافية الدولية، الشفافية، الفساد، مكافحة الفساد، مؤشر مدركات الفساد.

Abstract: This is a study of indicators of Transparency International, a global organization with the purpose of fighting corruption and establishing transparent systems. In which we refer to the Algeria case and it's position in the ranking of countries according to the corruption perceptions index.

The descriptive approach was used to introduce this organization, whereas to study the case of Algeria the analytical approach was found more appropriate. The results of this study are that fighting corruption in Algeria is still far from achieving its goals, with Algeria on the red zone according to transparency international.

Key Words: Transparency International Organization, Corruption, Transparency, Anti-corruption, Corruption Perceptions Index (CPI).

JEL Classification: A23, K42, P37.

*مرسل المقال: مداحي عثمان (atmmmedda@yahoo.fr).

المقدمة:

يعد الفساد ظاهرة واسعة الانتشار و عملا مخالفا لجميع الأنظمة و القوانين في جميع الدول، و يمثل صورة من صور انهيار الدول و التعدي على حقوق الأجيال، و أحد أهم عوائق التنمية البشرية. و انعدام الثقة في النظام السياسي و الاقتصادي للبلد، و ما ينتج عنه من تهريب لرؤوس الأموال إلى الخارج، و إحجام رؤوس الأموال الخارجية عن الاستثمار في الداخل مما ينتج عنه أزمات اقتصادية داخلية من بطالة و تضخم و انخفاض القدرة الشرائية، و هذا ما يستدعي مكافحة هذه الظاهرة على المستوى الوطني و الدولي.

و تأخذ هذه الظاهرة أنواعا و مظاهر متعددة نتيجة أسباب عدة منها سياسية و اقتصادية و اجتماعية إما داخلية أو خارجية، و هي ظاهرة عابرة للحدود، لا تقتصر على دولة دون غيرها، و إن كانت مستفحلة في الدول النامية نتيجة غياب الشفافية في تسيير الشأن العام و المال العام و انتشار سياسة اللامعاقب في هذه الدول. هذا ما جعل المجتمع الدولي يولي اهتماما بالغا لمكافحة هذه الظاهرة سواء على المستوى الرسمي من خلال الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - نموذجاً)، أو من خلال المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمكافحة هذه الآفة، و على رأسها منظمة الشفافية الدولية.

و من خلال هذه الدراسة يسوف يتم تناول بالدراسة الوصفية و التحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، و تم ترتيب البحث منهجيا في ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار العام للبحث.

المحور الثاني: منظمة الشفافية الدولية و مؤشرات.

المحور الثالث: الجزائر في مؤشرات منظمة الشفافية الدولية.

1- الإطار العام للدراسة:

تعمل هذه الدراسة على دراسة منظمة الشفافية الدولية و دورها في مكافحة الفساد من خلال مؤشرات المتعددة المعنية بقياس الفساد على المستوى الدولي و أساليب مكافحته، مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

1.1. إشكالية الدراسة:

تمثل مؤشرات منظمة الشفافية الدولية المعنية بقياس الفساد أداة لتصنيف الدول في مدى انتشار الفساد، مما يؤثر على سمعة الدول المعنية في التعاملات الدولية، لذا سوف تركز هذه الدراسة على هذه المؤشرات و معرفة مرتبة الجزائر في تصنيف المنظمة للدول بتطبيق مؤشر مدركات الفساد، و عليه يمكن صياغة الإشكالية الجوهرية للدراسة في: ما هي الآليات التي تعمل من خلالها منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد، و ما مدى انتشار الفساد في الجزائر من خلال تطبيق هذه الآليات.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على منهجية إعداد مؤشرات منظمة الشفافية الدولية و تسجيل بعض الملاحظات عنها، و هذا لما تمثله هذه المؤشرات من أثر و دلالة على المستوى الدولي و الإقليمي و المحلي.

3.1. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة مؤشرات منظمة الشفافية الدولية المستعملة لقياس وإعطاء تصور شامل عنها وعن منهجية هذه المؤشرات، و دراسة حالة الجزائر بناء على هذه المؤشرات.

4.1. منهج الدراسة:

سيتم دراسة و تحليل مؤشرات منظمة الشفافية الدولية بانتهاج أسلوب التحليل المعتمد على الأسلوب الوصفي تارة و الاستدلالي تارة أخرى.

5.1. حدود الدراسة:

تناول الدراسة جميع مؤشرات منظمة الشفافية الدولية و تتبعها للفترة الممتدة من 2003 إلى 2018 بالنسبة لدراسة حالة الجزائر.

2. منظمة الشفافية الدولية و مؤسراتها:**1.2. منظمة الشفافية الدولية:**

تعتبر منظمة دولية غير حكومية معنية بمكافحة الفساد السياسي و غيره من أنواع الفساد، تشتهر عالميا بتقريرها السنوي مؤشر مدركات الفساد، و هو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. تأسست منظمة الشفافية الدولية بألمانيا عام 1993 و بما يقع مقرها الرئيسي، و لها حوالي 100 فرع محلي منتشر عبر مختلف الدول، و تعد الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد الفرع الوطني لهذه المنظمة. و هي تقول عن نفسها: " الشفافية الدولية منظمة هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، النساء و الأطفال حول العالم، مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد". (منظمة الشفافية الدولية، 2018).

منذ عام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي، كما تقوم بنشر تقرير فساد عالمي، و تعمل مع منظمات المجتمع المدني و الشركات و الحكومات لتنفيذها.

و في سنة 1999 أنشئ ما يعرف (فهرس الراشدين) و هو اتفاق ما بين البنوك و المصارف الخاصة الكبرى في العالم و تعمل على الحد من تبييض الأموال و العمال على المساعدة في كشف قضايا الفساد. و في سنة 2000 قامت بوضع ما سمي (ميثاق الاستقامة) و الذي يتضمن مبادئ العمل من أجل مكافحة الرشوة في القطاع العام (لموسخ، 2010، ص: 03).

و ابتداء من سنة 2001 بدأت المنظمة بإصدار تقارير سنوية حول معدلات الفساد في العالم بالاعتماد على مجموعة من الآليات منها مؤشرات مدركات الفساد.

و ترى المنظمة بأن الفساد هو سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، و ذلك من خلال سوء استخدام المناصب العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، و ذلك عندما يقبل المسؤول رشوة أو يطلبها، و

تشتهر المنظمة بتقريرها السنوي " مؤشر مدركات الفساد"، الذي يقوم على مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم.

و يعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات و استطلاعات الرأي توفرها ثلاثة عشر مؤسسة مستقلة تضم كلا من: البنك الإفريقي للتنمية، و البنك الآسيوي للتنمية، و مؤسسة بيرتلسمان، و وحدة الاستخبارات الاقتصادية، و بيت الحرية، و مؤسسة البصيرة العالمية، و المعهد الدولي للتنمية الإدارية، و مؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية و الاقتصادية، و مؤسسة خدمات المخاطر الأساسية، و مؤسسة الشفافية الدولية، و البنك الدولي، و المنتدى الاقتصادي العالمي، و مشروع العدالة العالمي. (غزوي، 2016، ص:06).

2.2 آليات عمل منظمة الشفافية الدولية:

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد، حيث يختص كل مؤشر بجانب معين من لقياس، تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء، و انطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد، و تركز هذه المؤشرات على الفساد ف+ي القطاع العام.

أ- مؤشرات مدركات الفساد:

يعد مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات التي تصدر عن المنظمة، و صدر لأول مرة عام 1995 و يصدر سنويا، و يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق استطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة و مستقلة، و يركز بشكل عام على الفساد في القطاع العام. و المؤشر عبارة عن مزيج من المسوحات و التقييمات و التي يتم جمعها من قبل مجموعة من المؤسسات المستقلة، و يتم بعد ذلك تقييم الدولة، حيث تكون درجة 100 أكثر نزاهة، و درجة (0) أكثر فساد. (نزاهة، 2015، ص:03).

أ.1. أهمية مؤشر مدركات الفساد: على الرغم من وجود ثلاثة عشر مصدرا آخر يتولى قياس انتشار الفساد في القطاع العام، فإن مؤشر مدركات الفساد الذي تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره تجتمع فيه أربع خصائص تجعل منه مؤشرا قيما للحكومة، و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي: (منظمة الشفافية الدولية، 2018، ص:02)6

- يشمل مؤشر مدركات الفساد أكبر عدد من الدول مقارنة بكل المصادر فرادى.

- تتوفر في مؤشر مدركات الفساد مصداقية أكبر من المصادر فرادى لأنه يستدرك الأخطاء المحتملة في المصادر الأخرى، من خلال احتساب معدل نتائج ثلاثة مصادر مختلفة على الأقل و ثلاثة عشر مصدرا على الأكثر.

- و يميز مؤشر مدركات الفساد القائم على مقياس بين 0 و 100 درجة بين مدركات مستوى الفساد بشكل أكثر تفصيلا مقارنة بالمصادر التي تقوم على مقياس بين 1 و 7 درجات مثلا أو بين 1 و 10 درجات، حيث يسند لكل بلد عدد كامل.

- و بما أن كلا من مصادر المؤشر تقيم مختلف جوانب الفساد و مظهره في القطاع العام، فإن المؤشر يجمع بذلك بين كل هذه الجوانب في مؤشر واحد.
- 2. أ. مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد: تقوم بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد بتغطية الجوانب التالية من الفساد: (منظمة الشفافية الدولية، 2018، ص: 03)
 - الرشوة.
 - اختلاس المال العام.
 - انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المكاتب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب.
 - قدرة الحكومات على احتواء الفساد و فرص آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
 - عبء الإجراءات الروتينية و البيروقراطية المبالغ فيها الذي من شأنه أن يزيد من فرص ظهور الفساد.
 - المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة و التعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
 - ملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسؤولين فاسدين.
 - قوانين كافية تتعلق بتصريح الممتلكات و الذمة المالية و منع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين.
 - توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد و الصحفيين و المحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة و الفساد.
 - السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
 - قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.
- و على الرغم من. اهتمام مؤشر مدركات الفساد بكل هذه الجوانب فإنه لا يعكس الصورة الكاملة للفساد في البلدان التي قام بتقييمها، و ذلك أنه يعكس مدركات انتشار الفساد في القطاع العام من منظور المشتغلين في قطاع الأعمال و الخبراء في شؤون البلدان المعنية، و هو لا يقوم بتغطية جوانب الفساد التالية:
 - مدركات المواطن أو حالات الفساد التي تعرض لها.
 - الاحتيال الضريبي.
 - التدفقات المالية غير المشروعة.
 - مسهلو الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، و غيرهم)
 - تبييض الأموال.
 - فساد القطاع الخاص.
 - الاقتصاديات و الأسواق غير المنظمة.

3.أ. منهجية مؤشر مدركات الفساد: يعمل المؤشر على الجمع بين البيانات المستمدة من عدد مختلف من المصادر، و لإدراج دولة في عملية التصنيف لا بد أن تكون الدولة خضعت لعملية المسح من طرف ثلاثة مصادر مسحية على الأقل من المصادر التي يعتمد عليها مؤشر مدركات الفساد. و قد تم تعديل المنهجية المتبعة ابتداء من إصدار 2012، حيث منذ الإصدار الأول للمؤشر عام 1995 إلى غاية مؤشر 2011 كان المؤشر يعتمد على معلومات مستمدة من إحصائيات خلال السنتين الماضيتين للسنة التي يراد حساب المؤشر لها، مع استعمال مقياس عام موحد بتدرج من (10) إلى (0)، حيث تمثل درجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة (10) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، و يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم الموحدة لكل دولة، و في عام 2012 تم تغيير الطريقة المتبعة في حساب مؤشر مدركات الفساد لتوفير أكبر قدر من الوضوح حول الكيفية التي يتم فيها بناء المؤشر، و لتصبح درجة أي دولة من خلال هذا المؤشر يعمل بصورة أفضل على تسجيل التغيرات التي تطرأ على مدركات الفساد في القطاع العام مع مرور الوقت، و تعتمد الطريقة الجديدة على وجود البيانات الخاصة بعام واحد فقط من كل مصدر من مصادر البيانات، و يتم ترجمة البيانات على مقياس بتدرج من (100 إلى 0)، حيث تمثل الدرجة (0) أعلى مستوى للفساد، بينما تمثل الدرجة (100) أدنى مستوى للفساد، و تعتبر درجة الدولة ضمن المؤشر أهم دلالة على مستوى الفساد المدرك من ترتيب الدولة ضمن الدول التي شملها المؤشر، ذلك أن عدد الدول قد يزيد أو ينقص من سنة لأخرى مما قد يغير من ترتيب الدولة صعودا و نزولا. و قد أشارت منظمة الشفافية الدولية إلى عدم إمكانية مقارنة نتائج عام 2012 و ما تلاها من السنوات مع بقية السنوات التي سبقت 2012 لاختلاف منهجية إعداد مؤشر مدركات الفساد.

4.أ. مصادر مدركات الفساد: يتم قياس مؤشر مدركات الفساد بالاعتماد على مصادر البيانات المتوفرة، و التي يتم جمعها من الإحصائيات التي تقوم بها عدد من المؤسسات المستقلة، و يختلف عدد المصادر من دولة لأخرى فتكون كثيرة في دول و قليلة في دول أخرى، حيث تقوم هذه المصادر بحساب مجمل إدراك حجم الفساد في القطاعين العام و السياسي، بحيث لا تميز بين الفساد الإداري و السياسي.

و تشمل هذه المصادر أحدث الاستطلاعات التي يتم إجراؤها على الفئات التالية (الخبراء من الداخل و الخارج، مديري الإدارة العليا و المتوسطة، الشركات المحلية و العالمية، رجال الأعمال المغتربين، شبكة مراسلين، تقييم الموظفين). (عويد، 2016، ص: 175).

و ليؤمن المصدر مقبولا و مؤهلا لاعتباره مصدرا بالنسبة إلى مؤشر مدركات الفساد، لا بد أن يستوفي المعايير التالية: (منظمة الشفافية الدولية، 2018، ص: 05)

- أن يقيس مدركات الفساد في القطاع العام..
- أن يعتمد على منهجية موثوقة و سليمة، تخول إسناد الدرجات و الرتب للدول وفقا لنفس المقياس.
- أن يصدر عن جهة موثوق بها.

- أن يسند نقاطا متفاوتة بما يكفي لضمان التمييز بين الدول.
- أن يسند معدلات لعدد كبير من الدول.
- أن يتولى خبير في شؤون الدول أو شخص من قطاع الأعمال إسناد المعدلات و أن تجري المؤسسة هذا التقييم مرة كل سنتين على الأقل.

ب- مؤشر دافعي الرشوة:

مؤشر غير سنوي صدر لأول مرة في عام 1999، و هو تصنيف لأبرز الدول المصدرة بناء على احتمال خضوع شركاتها في الخارج لعملية ارتشاء، ويعتمد المؤشر على عملية مسح للجهات المسؤولة العليا للشركات، مع التركيز على الأعمال التجارية للشركات الأجنبية في بلادها، و ما ينجم عنه من فساد في دول المورد، و بالتالي فإن المؤشر يقوم بتصنيف الدول و ليست الشركات.

ب.1. منهجية مؤشر دافعي الرشوة: تعتمد منهجية مؤشر دافعي الرشوة على طرح أسئلة الاستبيان على المسؤولين

التنفيذيين لشركات قطاع الأعمال حول مدى انخراط الشركات التي يمتلكون فيها علاقات تجارية من إحدى البلدان المعنية بالرشوة، و قد تتغير هذه الأسئلة من سنة لأخرى، للحصول على أجوبة أكثر مصداقية و تعبيراً، ويتم ترجمة البيانات على مقياس يتدرج من (10 إلى 0)، حيث تمثل الدرجة (10) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد لم تمارس الرشوة، بينما تمثل الدرجة (0) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد مارست الرشوة بشكل مستمر، و بناء عليه يتم تصنيف الدول بأنها أقل أو أكثر احتمالاً للانخراط في الرشوة على مستوى الخارج. (منظمة الشفافية الدولية، 2017، ص: 04)

ب.2. الدول المعنية بمسح مؤشر دافعي الرشوة: يتم تعيين الدول التي تخضع إلى تصنيف مؤشر دافعي الرشوة بناء على المعايير التالية: (عويد، 2016، ص: 177)

- مدى الانفتاح التجاري و يقاس من خلال (تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى حجم الصادرات).
- ما إذا كانت الدولة المصنفة في آخر إصدار للمؤشر (لغرض مقارنة الآراء بمرور الوقت).
- العضوية في مجموعة العشرين. - الأهمية التجارية داخل المنطقة أو القارة.

ج- تقرير الفساد العالمي:

صدر لأول مرة عام 2001 و هو سنوي ما عدا سنوات (2002، 2010، 2012) و يتعرض التقرير إلى تفاصيل قضايا الفساد لقطاع أو مجال محدد، أو لقضية من قضايا الحكم الراشد، يغطي التقرير فترة اثنا عشر شهراً ابتداء من شهر جويلية إلى غاية شهر جوان من السنة الموالية، و يقدم التقرير بحثاً و تحليلاً متخصصين، كما يوفر دراسات حول حالات معينة، و هو يجمع بين الأبحاث الأكاديمية، و الدراسات العملية الميدانية، و التقرير موجه لمجموعة واسعة من القراء من بينهم واضعو السياسات و الصحفيون، و الأساتذة و الطلاب و الجمهور العام.

ويشكل التقرير السنوي الذي تنشره المنظمة أحد أهم الآليات التي أصبح لها صدى علمي و دور مهم على مستوى شفافية الأنظمة في معاملاتها الاقتصادية و المالية. (لخميسي، 2013، ص:80)

و تكمن أهمية تقري الفساد العالمي في لفت الانتباه إلى ضرورة أن تبقى وسائل الإعلام و المجتمع المدني في حالة يقظة تجاه ظاهرة الفساد.

و قد تناول تقرير الفساد العالمي منذ صدوره لأول مرة عام 2001 إلى غاية 2017 مجموعة من القضايا يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم 1: القضايا التي تناولتها تقارير الفساد العالمي

الموضوع	السنة	التقرير
تناول وضع الفساد في دول العالم بشكل عام	2001	الأول
الوصول إلى المعلومات	2003	الثاني
الفساد السياسي	2004	الثالث
البناء و الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع	2005	الرابع
الصحة	2006	الخامس
الأنظمة القضائية	2007	السادس
قطاع المياه	2008	السابع
القطاع الخاص	2009	الثامن
تغير المناخ	2011	التاسع
التعليم	2013	العاشر
الرشوة	2016	الحادي عشر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الفساد العالمي للمنظمة على الموقع الرسمي للمنظمة.

د-تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني

بمثابة سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة تعرض تقييما مكثفا و نوعيا لمواطن القوة و الضعف في أهم المؤسسات للمساعدة على ترشيد الحوكمة و منع انتشار الفساد في البلدان المشمولة بالتقييم.

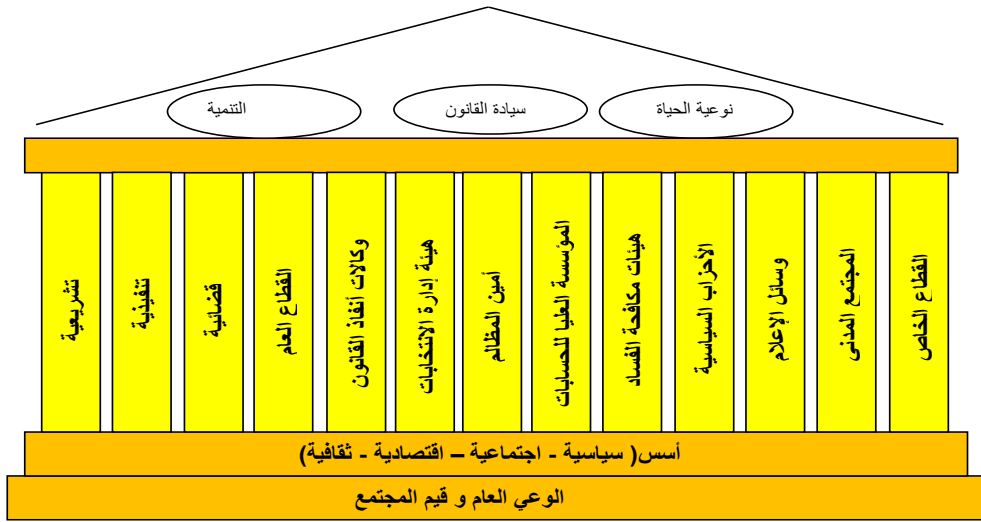
و يهدف التقرير إلى تقييم النظام الوطني للنزاهة على المستويين القانوني (القوانين و النصوص التنظيمية) و العملي (التطبيق). و يعد تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية أداة قياس هامة، إذ يعتبر مكملا للمؤشرات العالمية التي تتبعها المنظمة.

كما يهدف التقرير إلى تسهيل عملية الانتقال من نظام المساءلة العمومية المعتمد في الدول الاستبدادية إلى نظام المحاسبة الأفقية القائم على تعدد هيئات الرقابة و المحاسبة (البرلمان، هيئات الرقابة العامة، القضاء، وسائل الإعلام، الرقابة الإدارية... الخ) بما يسمح من مواجهة شاملة للفساد.

و تسعى منظمة الشفافية الدولية للوصول إلى نظام نزاهة وطني على مستوى الدول يعبر عن رؤية شاملة لمواجهة الفساد من خلال إصلاح الأطر المؤسسية و القانونية و إجراءات العمل، بإتباع منهج تدريجي يضمن مشاركة واسعة لمؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص و وسائل الإعلام و المؤسسات الدينية، و تطبيق برنامج إصلاح كلي يشمل القضايا و المجالات ذات العلاقة بنظام الحكم.

د.1. مكونات نظام النزاهة الوطني: يتكون نظام النزاهة الوطني من ثلاثة مكونات أساسية، و يمكن تشبيه نظام النزاهة الوطني بصرح على شكل معبد حيث يمثل الوعي العام و قيم المجتمع الأساس الذي يقوم عليه المعبد، و عناصر نظام النزاهة الأعمدة التي يقوم عليها سطح المعبد، و النزاهة الوطنية تمثل سطح المعبد التي تستقر عليها أهداف نظام النزاهة الوطني و المتمثلة في نوعية حياة أفضل، و سيادة القانون، و التنمية المستدامة. و قد قدمت منظمة الشفافية الدولية نموذجاً لتصور عام يخص عناصر نظام النزاهة المتمثلة في أعمدة المعبد يتكون عددها من ثلاثة عشر عموداً، و قد تختلف هذه الركائز من دولة لأخرى و قد يتم تكييفها حسب طبيعة النظام.

الشكل رقم 1: نموذج منظمة الشفافية الدولية لنظام النزاهة الوطني



المصدر: عويد. غزوان رفيق، (2016)، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة لحالة العراق)، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد 09، ص: 181.

د.2. قواعد و أركان نظام النزاهة الوطني: يقتضي قيام كل ركن من أركان نظام النزاهة الوطني وجود مجموعة من القواعد و الممارسات تترجم الأدوار المركزية لذلك الركن، و يعتبر غياب هذه القواعد دليلاً على ضعف هذا الركن، و اهتزازه ضمن مجموعة الأركان المكونة لنظام النزاهة الوطني، و كلما غابت هذه القواعد و الممارسات من مجموعة أكبر من الأركان، كلما قلل ذلك من قيمة نظام النزاهة الوطني، و قد قامت منظمة الشفافية الدولية بوضع مجموعة من القواعد و الممارسات المرتبطة بكل ركن من أركان نظام النزاهة الوطني، و الجدول التالي يوضح هذه القواعد و الممارسات

الجدول رقم 2: القواعد و الممارسات المرتبطة بأركان نظام النزاهة الوطني

القواعد و الممارسات اللازمة	العمود المؤسسي
قواعد تضارب المصالح	السلطة التنفيذية
انتخابات حرة و نزيهة و ممارسة دور رقابي و تشريعي فاعل	المجلس التشريعي/البرلمان/مجلس الشعب
سلطة محاسبة كبار المسؤولين	لجنة الحسابات العامة (في المجلس التشريعي)
إعداد التقارير العلنية	المدقق العام/هيئة الرقابة العامة
أخلاقيات الإدارة الحكومية و تدابير محاربة الفساد داخلها	الإدارة الحكومية
الاستقلال و النزاهة و الفاعلية	القضاء
حق الوصول إلى المعلومة و حرية التعبير	وسائل الإعلام
حرية التعبير و العمل	المجتمع المدني
الرقابة على سلوكيات السلطة التنفيذية و الاستقلالية عنها	ديوان المظالم
القوانين النافذة و الواجبة النفاذ	الجهات الرقابية و مكافحة الفساد
سياسة التنافس النزيهة و قواعد المشتريات	القطاع الخاص
مساعدة متبادلة فعالية قانونية / قضائية	المجتمع الدولي

المصدر: عويد.غزوان رفيق، (2016)، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد 09، ص: 182.

هـ - مقياس الفساد العالمي:

يعبر مقياس الفساد العالمي عن آراء الأفراد في مختلف أرجاء العالم، حيث يقيس مدركات و تجاربهم المتعلقة بالفساد، من خلال استطلاع آرائهم لمستوى الفساد في أبرز المؤسسات الخدمية، و لمختلف الجهود التي تبذلها حكوماتهم في مكافحة الفساد و الحد من انتشاره في الدول التي يعيشون فيها، و بالتالي فإن مقياس الفساد العالمي هو استطلاع للرأي العام و ليس للخبراء في الدول التي يشملها القياس.

هـ 1. منهجية مقياس الفساد العالمي: يتم التوصل إلى مقياس الفساد العالمي من خلال استقصاء يتم إعداده من طرف منظمة الشفافية الدولية يضم أسئلة متعددة تسمح بالتعرف على رأي الجمهور لمستوى الفساد في دولتهم، و يتم تحديث الاستقصاء سنويا، من خلال تعديل أسئلة الاستقصاء بالحذف أو الزيادة، و منه لا يمكن القيام بعملية مقارنة درجات الدولة من سنة لأخرى لعدم تشابه الأسئلة، و يتم إتباع عدة طرق لاستطلاع رأي الجمهور إما عن طريق المقابلات وجها لوجه أو بواسطة الهاتف أو عن طريق الانترنت، ثم يتم تحليل البيانات في الأمانة العامة للمنظمة في برلين و التحقق منها بواسطة محلل مستقل، مع استبعاد كل الأجوبة الغامضة.

هـ. 2. مصادر بيانات مقياس الفساد العالمي: تقوم مؤسسة غالوب الدولية كجزء من عملها في استطلاع رأي الجماهير بالاعتماد على فروعها المحلية المنتشرة في معظم دول العالم، كما تقوم منظمة الشفافية الدولية بتفويض منظمات أخرى في البلدان التي لا تغطيها مؤسسة غالوب.

3- الجزائر في مؤشرات منظمة الشفافية الدولية:

1.3. جهود الجزائر لمكافحة الفساد: في إطار الجهود الدولية التي تبذلها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة كافة أشكال الفساد المنتشر داخل الإدارات و الشركات العمومية و الخاصة و تعزيز نظام النزاهة، عمدت العديد من الدول لوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، و على غرار بقية الدول فإن الجزائر و من خلال الحكومات المتعاقبة قامت ببذل جهود لمكافحة هذه الظاهرة، تتجلى هذه الجهود في الأعمال التالية:

أ- الإجراءات التشريعية:

في إطار مكافحة الفساد عمدت الجزائر إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية و الإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، و سن العديد من القوانين التي تتوافق مع هذه الاتفاقيات، و يمكن إجماله فيما يلي:

أ.1. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته: بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، و اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137، بدأ العمل من أجل وضع آليات لمعالجة الفساد، فتم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته بموجب المادة 17 من القانون رقم 06-01 المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 01-15 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، و جعل منها هيئة دستورية تتولى مهمة اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد. (نورة، 2017، ص: 240)

و ما يلاحظ على هذه الهيئة أنها رغم تمتعها بسلطة إدارية مستقلة إلا أنها تبقى عرضة للرقابة من طرف الوزير المكلف بالمالية. كما أنها لا يمكنها تحويل الملفات المتعلقة بجرائم الفساد التي أعددتها إلى النيابة العامة، إنما تقوم بتحويلها إلى وزير العدل، مما يجعل امتثال المشرع الجزائري لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مجال منح الهيئة الاستقلالية امتثال شكلي فقط.

أ.2. الديوان المركزي لقمع الفساد: هو بمثابة جهاز أمني قضائي يهتم بعملية التحري و التحقيق في مختلف جرائم الفساد في الجزائر، و يضم الديوان موظفين سامين في الدولة و رجال القانون و الأمن، و قد نص عليه بموجب المادة 24 من المر 10-05 متمم لقانون الوقاية من الفساد، و أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426. تكمن مهمته الأساسية في فضح جرائم الفساد و الرشوة و اختلاس المال العام و الخاص في إطار القضاء على كافة الجرائم المالية، من أجل تفعيل الأكثر للهيئة فهو لا يختلف عن باقي الأجهزة القضائية الأخرى. (عزوق، 2017، ص: 98)

و منذ بدأ الديوان في عمله فقد عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب، الصندوق الوطني للسهوب، ملف العقار الصناعي، ملف الطريق السيار شرق غرب، و العديد من الملفات الأخرى.

أ.3. خلية معالجة الاستعلام المالي: تعتبر خلية معالجة الاستعلام المالي مركزا لتجميع المعلومات البنكية و المصرفية و البحث و إلقاء الضوء حول سلبيات الأرصدة البنكية بعد تلقي تصريحات الاشتباه من طرف المؤسسات المالية، فتقوم بعملية التدقيق في المعلومات بغرض اكتشاف عمليات تبييض الأموال و تمويل الإرهاب. و قد قامت الجزائر بمطابقة الآليات الوطنية بما يستجيب للاتفاقيات الدولية لمعالجة خلية للاستعلام المالي منذ مصادقتها على عدة اتفاقيات دولية في مجال مكافحة تبييض الأموال و تخفيف منابع تمويل الإرهاب. و قد قامت الخلية بتحويل العديد من الملفات لتبييض الأموال، أغلبها يتعلق بالشبهة في تسجيل حالات مخالفات الصرف و حركة الأموال من الجزائر إلى الخارج.

أ.4. تفعيل دور أجهزة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري: تهدف أجهزة الرقابة الإدارية التي تعد من أقدم النظم الرقابية ظهورا إلى ضمان سير و أداء الوظيفة العامة بشفافية و نزاهة بعيدا عن الانحراف و الفساد الإداري.

و تختلف الأجهزة المعنية بالرقابة الإدارية باختلاف النشاط الإداري محل الرقابة، و تعتبر أجهزة الرقابة الإدارية الخاصة بالصفقات العمومية من أهمها باعتبار الصفقات العمومية من أكثر المجالات عرضة للفساد الإداري، لذلك أجرى المشرع الجزائري تعديلات عميقة و جذرية على الصفقات العمومية من خلال إصداره المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل و المتمم، بأن خصص لها بابا كاملا، و هذا حمايتها من مختلف صور الفساد الإداري و هذا في جميع مراحلها، (حاحة، 2013، ص: 517 بتصرف)

حيث أخضع المشرع الجزائري تلك الصفقات العمومية للرقابة قبل دخولها حيز التنفيذ و قبل تنفيذها و بعده، من طرف أجهزة رقابية تمارس عدة صور من الرقابة صنفها المشرع الجزائري إلى ثلاثة أقسام، رقابة داخلية، و رقابة خارجية، و رقابة وصائية، و هذا كله من أجل الحفاظ على المال العام و عدم تبديده و هدره.

أ.5. دور الأجهزة المختصة بالرقابة المالية في مكافحة الفساد الإداري: يقوم بالرقابة المالية الداخلية المراقب المالي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في الرقابة على النفقات العمومية، و تقوم بالرقابة الخارجية كل من المفتشية العامة للجمهورية الجزائرية، و مجلس المحاسبة الذي يعتبر من أهم المؤسسات الرقابية، و التي أولاها المشرع أهمية بالغة، و ذلك من خلال تفعيل دوره في عملية الرقابة على الأموال العمومية و إعطائه صلاحيات أكثر، و قد أسندت له مهمة الرقابة البعدية لأموال و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية، و هي مؤسسة تتمتع بدور مزدوج إداري و قضائي و يتمتع بالاستقلال في التسيير، و هذا صمانا للموضوعية و الحياد و الفعالية في أعماله. و الصلاحيات الممنوحة له لها علاقة مباشرة بمكافحة الفساد.

ب- الإجراءات الإصلاحية المصاحبة: إضافة إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية و الإقليمية و سن القوانين العديدة لمكافحة الفساد، فإن الجزائر بالتوازي مع هذا المسار عمدت إلى القيام بإصلاحات في الكثير من القطاعات ذات العلاقة ب مكافحة الفساد، و التي تتمثل فيما يلي:

ب.1. إصلاح العدالة و القضاء: تم إصدار القانون الأساسي للقضاء، و القانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء، و تحسين الظروف المهنية للقاضي و حمايته من الضغوط، و تحديث و عصرنه القضاء، و إخضاع القضاة إلى دورات تكوينية حول الفساد و طرق مكافحته.

ب.2. إصلاح النظام المحاسبي للدولة: تم تكييف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية، بما يضمن معايير الوضوح و الدقة و الأمان، و إمكانية المقارنة، و التسجيل الدقيق للصفقات العمومية.

ب.3. الإصلاح المالي: من خلال إصلاح النظام الضريبي و مراجعة مجموعة من الضرائب لتفادي التهرب الضريبي، و عصرنه إدارة الضرائب بإنشاء مديرية للشركات الكبرى، و إنشاء إدارة للإعلام و الوثائق لمكافحة التهرب الضريبي و هروب رؤوس الأموال و تبيض الأموال. كما تم إدخال نظام بازل 2 في القطاع البنكي بغية تحسين التحكم في المخاطر و تعزيز الرقابة و الانضباط في الأسواق المالية.

ب-4- صلاح قطاع الجمارك: تم استحداث لجنة للعمليات مكونة من موظفين بالمفتشية العامة للمالية و موظفين بالمفتشية العامة للجمارك، للقضاء على حالات الرشوة داخل هذا القطاع المهم، كما تم عصرنه قطاع الجمارك بتزويده بالوسائل الحديثة من كاميرات و كاشفات الحاويات (scanner).

ب-5- ترقية الإعلام: بإصدار قانون جديد للإعلام سنة 2012، مما يعطي للصحافة حرية و حماية أكثر، مما يساعد على كشف جرائم الفساد.

2.3- الجزائر من خلال مؤشر مدركات الفساد

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لمكافحة الفساد و الحد منه ، فان حجم الفساد يعرف نوعا من التعميم و الغموض و السرية، حيث لا توجد هناك إحصائيات رسمية عن حجمه و لا معلومات دقيقة عن قضايا الفساد، إلا أن قضايا الفساد التي تم تفجيرها من طرف وسائل الإعلام المكتوبة من طرف بعض المحللين و الاقتصاديين أو بعض الهيئات و المنظمات الدولية (قضية بنك الخليفة {2003}، البنك التجاري الصناعي {2003}، الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار {2005}، قطاع السكن و العمران {2003}، قضايا الفساد في قطاع الصحة {2005}، مجمع طونيك {2005} قطاع الجمارك {2006، 2009، 2011}، قضايا التهرب الضريبي {2011}، قطاع الأشغال العمومية {الطريق السيار شرق-غرب 2010}، قطاع المحروقات {2010}، هزت سمعة الجزائر و أبانت بأن كل الجهود التي بذلت لم تحدث الأثر المتوقع منها و هو الحد من ظاهرة الفساد.

و نظرا لنقص المعلومات عن هذه

الظاهرة في الجزائر سنحاول تناولها من خلال قراءة لمؤشر مدركات الفساد الخاصة بالجزائر و الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية للفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2018 و القيام بتحليل هذه المعطيات.

أ-قراءة لمؤشر مدركات الفساد

مؤشر مدركات الفساد يصدر كل سنة عن منظمة الشفافية الدولية، و بمقتضاه يتم ترتيب الدول حسب الدرجة التي تحصلت عليها على سلم من (0 - 10) للفترة التي تسبق سنة 2011، و على سلم من (0 - 100) للسنوات

من 2012 فما فوق، و تعتبر الدرجة التي تحصلت عليها الدولة أهم من ترتيبها، ذلك أن عدد الدول التي يشملها التصنيف قد يزيد أو ينقص من سنة لأخرى، و تختلف المنهجية المتبعة في حساب المؤشر للفترة الممتدة من سنة 2011 و ما قبلها من السنوات، و الفترة الممتدة من 2012 فما بعدها من سنوات. و يبين الجدول التالي مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2018، حيث لم يتم إدراج الجزائر ضمن الدول المصنفة إلا ابتداء من عام 2003.

جدول رقم 3: مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2018

السنة	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	عدد الدول المصنفة	التغير في الدرجة	التغير في الرتبة	العدد الكلي للمصادر	عدد المصادر للجزائر
2003	2.6	88	133	-	-	17	04
2004	2.7	97	146	+0.1	-11	18	06
2005	2.8	97	159	+0.1	0	16	07
2006	3.1	84	163	+0.3	+13	12	05
2007	3.0	99	179	-0.1	-15	14	07
2008	3.2	92	180	+0.2	+7	13	06
2009	2.8	111	180	-0.4	-3	13	04
2010	2.9	105	178	+0.1	+6	13	06
2011	2.9	112	183	0.0	-7	17	07
2012	3.4	105	174	+0.5	+7	13	06
2013	3.6	94	177	+0.2	+11	13	06
2014	3.6	100	175	0.0	-6	13	05
2015	3.6	88	168	0.0	+12	13	05
2016	3.4	108	176	-0.2	-20	13	06
2017	3.3	112	180	-0.1	-4	13	06
2018	3.5	105	180	+0.2	+7	13	06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية للسنوات (2003-2018)

نلاحظ من الجدول أن تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد في الجزائر بالنسبة لترتيب الجزائر بين الفترة الممتدة من 2003 إلى 2018 يبين ترتيب الجزائر عالميا بين أحسن 84 لسنة 2006 و أسوأ ترتيب 112 لسنة 2017، و إن كانت رتبة الدولة لا تعطي تعبرا دقيقا عن مستوى الفساد إلا أن الترتيب يبين أن الجزائر كان ترتيبها دائما ضمن الدول التي تحصلت على درجات أقل من النصف، مما يضعها في المنطقة الحمراء وفق تصنيف المنظمة، و من حيث الدرجات فإن أحسن درجة تحصلت عليها الجزائر للفترة ما بين 2003 إلى 2011 (نفس المنهجية) هي 3.2 لسنة 2008 و قد يعود السبب في ذلك لصدور سنة 2006 القانون الخاص بالوقاية من الفساد و مكافحته، و قامت بالتصديق في نفس السنة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد.

و تمثل سنتي 2003 و 2004 أسوأ درجة تحصلت عليها الجزائر، و يعود ذلك إلى استمرار تفشي الفساد في الإدارات العمومية، و القطاع المصرفي و مصالح الجمارك و قطاع الصحة، حيث عرفت هذه السنوات قضايا فساد اعتبرت من أكبر قضايا الفساد في بداية القرن الواحد و العشرين، على غرار ما عرف بفضيحة القرن (فضيحة بنك الخليفة) أين تورط فيها مسؤولون كبار في الدولة، إضافة إلى الفساد الذي ظهر في قطاع البناء و السكن بعد زلزال بومرداس سنة 2003، بالإضافة إلى قضية البنك التجاري الصناعي. و تعود الأسباب في استمرار تراجع المؤشر إلى ما عرفته الجزائر من فضائح للفساد على غرار الطريق السيار شرق غرب و قضية سوناطراك، و التهرب الضريبي لشركة أوراسكوم تيليكوم.

و للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2018 كانت الدرجة التي تحصلت عليها الجزائر ضمن المؤشر تتراوح ما بين 33 درجة من أصل 100 لسنة 2017 و 36 درجة من أصل 100 لكل من سنتي 2013 و 2014 ، وهذا ما يعني أن الجزائر لم تخرج من المنطقة الحمراء.

و ترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية التي تحصلت عليها الجزائر مع دول المنطقة التي تصنف ضمنها (دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) إلى غياب الشفافية، و انعدام الأمن و كذا الثروة النفطية التي تتمتع بها بعض هذه الدول مما يفتح أبواب الفساد خاصة في ظل سنوات ارتفاع المحروقات.

ب- أسباب تراجع ترتيب الجزائر

تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد، و يعود ذلك إلى عدة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم التطبيق الفعلي و الصارم لقوانين مكافحة الفساد التي تم إقرارها.
- هيمنة الدولة على القطاع الاقتصادي و ازدياد نفقاتها مما خلق المزيد من فرص الفساد.
- غياب الشفافية في الهيئات و المؤسسات العمومية، حيث لا تكاد تنشر هذه الهيئات و المؤسسات أية معلومات حول نشاطاتها.
- خضوع القضاء و هيئات الرقابة لضغوطات تحد من استقلاليتها و يعيق عملها.
- عزل المجتمع المدني و الهيئات المستقلة عن المشاركة الفعلية في مكافحة الفساد.
- غياب الجدلية في محاربة الاقتصاد الموازي و عمليات تبييض الأموال.
- غياب الرقابة التشريعية.
- تقييد حرية الصحافة و الإعلام من خلال الضغوطات المختلفة خاصة منها المالية حتى لا تقوم بكشف قضايا الفساد.

الخاتمة:

خلال هذا البحث تم التطرق لتعريف منظمة الشفافية الدولية، و الهدف الذي تسعى إليه و هو مكافحة الفساد، والآليات التي تتبعها للقيام بذلك، كما تم دراسة حالة الجزائر مع التعرف على الجهود المبذولة لمكافحة الفساد من طرف الدولة، و ما مدى جدوى هذه الجهود من خلال التعرف على حجم الفساد و ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، و قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و التوصيات:

- تعد منظمة الشفافية الدولية منظمة مستقلة غير حكومية تهتم بمكافحة الفساد، و قد عملت منذ نشأتها عام 1995 على وضع مؤشرات لقياس درجة الفساد على مستوى الدول و بالتالي على مستوى العالم.
- يعتبر مؤشر مدركات الفساد من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها منظمة الشفافية الدولية لقياس مدى انتشار الفساد على المستوى الدولي، و من خلاله يتم تصنيف كل دولة من خلال عدد من الدرجات التي تحصل عليها على سلم يتدرج من 100 إلى 0 حيث تمثل درجة 100 دولة ذات شفافية كاملة، و الدرجة 0 دولة ذات فساد كامل، و تعتمد المنظمة على مجموعة من المصادر تقوم بتقييم الدولة حيث يشترط أن لا يقل عدد المصادر عن ثلاثة لقبول تصنيف الدولة.
- هناك مؤشرات أخرى تعتمد عليها منظمة الشفافية الدولية، و هي لا تقل أهمية عن مؤشر مدركات الفساد و تعتبر مكملا له، و تتمثل في (مؤشر دافعي الرشوة، تقرير الفساد العالمي، تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني، مقياس الفساد العالمي).
- من خلال مؤشر مدركات الفساد يتبين أن الجزائر احتلت رتبا متدنية ضمن السنوات الخمسة الأخيرة تراوحت بين الرتبة 88 لسنة 2015 من أصل 168 دولة، و الرتبة 112 لسنة 2017 من أصل 180 دولة، و كانت أحسن درجة تحصلت عليها هي 36 من أصل 100 لسنوات 2013، 2014، 2015.
- تعبر الدرجة التي تحصلت عليها الجزائر و التي تضعها في المنطقة الحمراء ضمن تصنيف الدول الأكثر فسادا في العالم عن فشل السياسات المنتهجة، و إخفاق كل الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.
- غياب الشفافية في النظام السياسي، و عدم استقلالية القضاء و خضوعه للضغوطات، و تقييد حرية الإعلام و الصحافة، و غياب مجتمع مدني فعال، و عدم النص على عقوبات صارمة لمرتكبي الفساد، و الحماية التي يحظى بها السياسيون، كل هذا ساهم في تفشي الفساد بشكل كبير و رهيب.
- من خلال بحثنا و النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج ببعض التوصيات فيما يخص الإجراءات الواجب اتخاذها لجعل عملية مكافحة الفساد أكثر نجاعة، و لتتمكن الجزائر من الخروج من الدائرة الحمراء، و تتمثل هذه التوصيات فيما يلي:
- ضرورة تكييف جميع التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد بما يتوافق مع اتفاقية الم المتحدة لمكافحة الفساد.
- مراجعة التشريعات بما يضمن حرية الصحافة و الإعلام و التعبير، و حق الحصول على المعلومة لتتمكن وسائل الإعلام من القيام بعملها في كشف قضايا الفساد.

- رفع الحصانة عن السياسيين المتورطين في قضايا الفساد، و تشديد العقوبات على مرتكبي الفساد.
- تحرير القضاء من جميع الضغوطات، و تمكين القضاة من القيام بمهامهم بكل استقلالية و حرية، خاصة فيما يتعلق في قضايا الفساد.
- تمكين المجتمع المدني من القيام بدوره في تعزيز النزاهة و المساءلة.
- ضمان الحماية الكاملة للمبلغين بما يضمن انحراط كل الأطراف بما فيها الأفراد في مكافحة الفساد.
- كما يمكننا تبني التوصيات التي خرجت بها منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018 و المتمثلة فيما يلي:
- تقوية المؤسسات عن ضمان فرض الضوابط و التوازنات على السلطة السياسية، و الحرص على أن تعمل هذه المؤسسات دون التعرض للتهريب.
- سد الفجوة بين التشريعات المتعلقة بالفساد و تنفيذها على أرض الواقع و تطبيق أحكامها.
- دعم منظمات المجتمع المدني خاصة على المستوى المحلي، و هو ما سيعزز المشاركة السياسية و رقابة الرأي العام على الإنفاق الحكومي.
- دعم استقلالية الإعلام و حرثته، و ضمان سلامة الصحفيين و قدرتهم على العمل دون أي تخويف أو تضيق.

قائمة المراجع:

- عبد العالي حاحة ، (2013)، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة.
- عرباوي مصعب، (2017)، واقع الحكم الراشد في الدول العربية- دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية و الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر (2000 - 2014)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة.
- عزوق ليندة و بونصر نجة، (2017)، مكافحة الفساد الدولي كآلية للوقاية من الجرائم المالية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية.
- علي عبد القادر علي، (2018)، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- عويد غزوان رفيق، (2016)، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد 09، العراق.
- غزوي هند، (2016)، الجهود العربية و الدولية لمكافحة الفساد "من منظور قانوني"، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد 12، جامعة السكيكدة.

- خميسي سليمان، (2013)، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه و القانون، العدد 09.
- لموسخ محمد، (2010)، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة في إطار ملتقى، جامعة المدية.
- نورة هارون، (2017)، جريمة الرشوة في التشريع الجزائري- دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، (2015)، تقرير تعريفي عن مؤشر مدركات الفساد لعام 2014، المملكة العربية السعودية.
- منظمة الشفافية الدولية، تقارير مؤشر مدركات الفساد الخاصة بالسنوات (2003 – 2018).